

Distr.: General
9 October 2017
Arabic
Original: English



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ١٢١ من جدول الأعمال
تنشيط أعمال الجمعية العامة

رسائل متطابقة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام ورئيس
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه مذكرة، باسم الأعضاء الخمسة والعشرين^(١) في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المعنية بعملية اختيار الأمين العام التاسع للأمم المتحدة في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (انظر المرفق). وقد قامت المجموعة الأقاليمية بدور رائد في المفاوضات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة من أجل زيادة الشفافية والشمول والمساءلة في عملية اختيار الأمين العام التاسع، وإننا نأمل أن تكون هذه المذكرة بمثابة مرجع لعمليات الاختيار في المستقبل.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٢١ من جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين يورغنسن
السفير
الممثل الدائم

(١) الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غانا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا.



مرفق الرسائل المتطابقة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

الدروس المستفادة بشأن اختيار وتعيين الأمين العام التاسع للأمم المتحدة في ٢٠١٥ و ٢٠١٦

في عام ٢٠١٤، بدأت مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية^(١) عملها من أجل زيادة الشفافية والشمول والمساءلة في عملية اختيار الأمين العام المقبل. واعتبر الكثيرون عملية الاختيار، التي كانت لم تتغير طيلة السنوات السبعين السابقة، عملية عتيقة ولا تفي بالغرض. وقالت دول أعضاء وبرلمانيون ومنظمات من المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم إن العملية التي أجراها سرا مجلس الأمن لم تعد مناسبة ولن تضمن اختيار أفضل مرشح ممكن.

وتعتقد مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أنه يحق للجمعية العامة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والقرارين ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ وغيرهما من المقررات ذات الصلة، أن تضطلع بدور أكثر فعالية في عملية الاختيار. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ عملت المجموعة من أجل المساعدة في تمكين الجمعية ورؤسائها من التعامل مباشرة مع المرشحين؛ وحددت أيضا التوقعات بشأن معايير الاختيار، وشجعت مجلس الأمن على اعتماد نهج أكثر شمولاً وشفافية.

وقامت مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بدور رائد في مفاوضات تنشيط أعمال الجمعية العامة وأصبحت الأهداف الرئيسية المحددة في ورقتي الموقف المؤرختين آذار/مارس ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦^(٢) - منذ إعلان الترشيحات إلى عقد جلسات الاستماع المفتوحة - جزءاً لا يتجزأ من قراري الجمعية ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠.

وأعرب أعضاء مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية عن الاقناع بأن المعايير التي تحققت والمبادئ المنصوص عليها في القرارين المتعلقين بتنشيط أعمال الجمعية العامة ينبغي أن تُطبق وتُعزَّز في جميع عمليات الاختيار في المستقبل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المقترحات التالية:

الجمعية العامة ورئيس الجمعية العامة

- يجب أن تواصل الجمعية العامة من خلال دولها الأعضاء ورئيسها القيام بدور رئيسي في جميع عمليات الاختيار المقبلة. وتذكر مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بأن الجمعية هي المسؤولة - بناء على توصية مجلس الأمن - عن تعيين الأمين العام. ومن الضروري أن يحظى الأمين العام بأكبر دعم ممكن من الأعضاء.

(١) فريق المساءلة والاتساق والشفافية هو فريق أقاليمي مكون من ٢٥ دولة هي: الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غانا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا.

(٢) انظر <http://www.un.estemb.org/news/aid-1348> and <http://www.un.estemb.org/news/aid-1349>

- ومن المهم للغاية بالنسبة لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن يتم تدعيم دور الجمعية العامة في عملية الاختيار. كذلك، فإن دور رئيس الجمعية العامة في هذه العملية يتسم بأهمية حاسمة. وتشجع المجموعة رئيس الجمعية العامة على أن يشارك استباقيا في كامل دورة الاختيار.
- وترى مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن المفاوضات بشأن المسائل العالقة المتعلقة بدور الجمعية العامة يجب أن تنفذ دون تأخير في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بصرف النظر عن دورة الاختيار الفعلية.

الجدول الزمني لاختيار المرشحين وتقديم أسمائهم

- تعززت كثيرا عملية الاختيار في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ نتيجة تحديد إطار زمني منظم لعملية الاختيار. وتعتقد مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن تحديد موعد نهائي لتقديم الترشيحات، فضلا عن إطار زمني للعملية ككل على النحو المبين أدناه، ينبغي أن تُتبع في العمليات المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار أنه ينبغي في نهاية المطاف تعيين أفضل مرشح ممكن.
- وتقتترح مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية جدولا زمنيا إرشاديا لتعيين الأمين العام في المستقبل على النحو التالي:
- في تشرين الأول/أكتوبر من السنة السابقة للتعيين: يوجه رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن رسالة مشتركة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يشجعانها فيها على تسمية مرشحين مؤهلين؛
- ١ نيسان/أبريل من سنة التعيين - الموعد النهائي لتقديم الترشيحات؛
- نهاية حزيران/يونيه من سنة التعيين - الموعد النهائي لإكمال جلسات الاستماع التي تعقدها الجمعية العامة مع جميع المرشحين؛
- ١ تشرين الأول/أكتوبر - الموعد النهائي لصدور توصية مجلس الأمن وقرار الجمعية العامة المتعلقة بتعيين الأمين العام.
- وتشجع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية تقديم المرشحين المؤهلين في وقت مبكر نظرا لأن تقديم الترشيحات في وقت متأخر قد لا يتيح الوقت الكافي لإجراء تقييم كامل.
- وترحب مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بالقيمة المضافة التي تقدمها مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، في البحث عن المرشحين المناسبين كمساهمة تبادر بها من تلقاء نفسها لتنظر فيها الدول الأعضاء.
- وتدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية جميع المرشحين إلى المشاركة الكاملة في عملية الاختيار ككل.

عملية الاختيار والاجتماعات غير الرسمية مع المرشحين

- ينبغي أن تقوم الجمعية العامة بدور نشط في عملية الاختيار، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والقرارين ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠، والمقررات الأخرى ذات الصلة.

- وتعتبر مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن إجراء حوارات وعقد اجتماعات غير رسمية مع المرشحين جزء رئيسي من عملية الاختيار. وتتوقع أن يشارك جميع المرشحين في الاجتماعات، وأن يعمموا وثيقة يحددون فيها أولوياتهم في مجال السياسة العامة مسبقاً. وأصر رئيس الجمعية العامة في آخر عملية لاختيار الأمين العام على اتباع الإجراء نفسه بالنسبة لجميع المرشحين، مما حال دون أي محاولات لاختيار مرشحين من خارج القائمة.
- وترى مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن من الممكن مواصلة تحسين شكل الحوارات غير الرسمية يجعلها أكثر تفاعلية، وذلك مثلاً بإتاحة المزيد من الوقت للمرشحين لتقديم الردود، وقيام رئيس الجمعية العامة بدور نشط بوصفه ميسراً، بما في ذلك من خلال السعي إلى تجنب ازدواجية الأسئلة.
- وتدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية إلى التأكد من أن بإمكان المجتمع المدني أن يواصل المشاركة بنشاط في الحوارات غير الرسمية والاجتماعات مع المرشحين، كما تشجع المرشحين أنفسهم على التفاعل مع منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، تشجع المجموعة المجتمع المدني على أن يواصل العمل من أجل تحسين عملية اختيار الأمين العام وأن يبذل جهوده في سبيل ضمان أن يتم تعيين أفضل مرشح ممكن، وذلك من خلال النظر، على سبيل المثال، في ممارسة الأفرقة القائمة المكونة من أفراد يحظون بتقدير كبير يتولون استعراض المرشحين ومؤهلاتهم لشغل مناصب عليا مماثلة، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في التقييمات.
- وتشجع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية على النظر في السبل الممكنة لتقييم مستوى دعم الجمعية العامة للمرشحين في جميع مراحل العملية.

التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة

- تحيط مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية علماً بالتعاون القائم بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في بدء عملية تعميم المعلومات عن المرشحين الذين تمت تسميتهم. وترحب المجموعة أيضاً بعقد اجتماعات شهرية بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن ويعرب عن تقديره لقيمة الموجزات التي عمّماها على جميع الدول الأعضاء.
- ومع ذلك، تعتقد المجموعة أنه ينبغي تحسين التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة حتى يكون في مستوى توقعات الأعضاء والمعيير الجديد معيار الانفتاح والشفافية.
- وفي هذا الصدد، تشجع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية مجلس الأمن على مراجعة أساليب عمله بناء على المناقشات التي جرت بين أعضاء المجلس أثناء آخر عملية اختيار. فعلى سبيل المثال، تعتقد المجموعة أن المناقشات الجماعية داخل المجلس بشأن أهلية فرادى المرشحين أو مهاراتهم أو خبراتهم من شأنها أن تعزز عملية صنع القرار داخل المجلس.
- وتذكر المجموعة بمسؤولية مجلس الأمن الجماعية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي توصية يقدمها إلى الجمعية العامة بتعيين مرشح في منصب الأمين العام. وفي هذا الصدد، تعتقد مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أنه ينبغي التراجع عن استخدام البطاقات المرمزة بالألوان

خلال اقتراح سير الآراء الأولي، وينبغي دعم المساواة بين جميع أعضاء المجلس في الحقوق وفي الدور الذي يضطلعون به في هذه العملية.

- وتدعو المجموعة إلى أن يقدم مجلس الأمن إحاطات إعلامية علنية منتظمة بشأن التطورات الحاصلة في عملية الترشيح وإلى فتح قنوات الاتصال لمعرفة نتائج استطلاع الرأي الأولي.

تحديد المرشحين وتعيينهم وإعادة تعيينهم

- في تحديد أفضل المرشحين للتعيين، تُعدّ المؤهلات الشخصية أهم معيار من معايير التعيين، في حين أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل من خلال التناوب، وللتوازن بين الجنسين.
- وتذكر مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بأن من اختصاص الجمعية العامة أن تقوم بصياغة مشروع القرار المتعلق بتعيين الأمين العام وتقدم وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار في أقرب وقت ممكن للتأكد من أن العملية لا ترتبط بأي مرشح بمفرده.
- وترحب مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بالاجتماع غير الرسمي الذي عقدته الجمعية العامة مع الأمين العام المعين، الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بهدف مساعدته في التحضير لتولي مهامه، ويشجع على عقد اجتماعات مماثلة في إطار عمليات تعيين الأمناء العامين في المستقبل.
- وتعتقد المجموعة أن جميع الأحكام الواردة في هذه الوثيقة والمتعلقة باختيار وتعيين الأمين العام ينبغي أن تنطبق في حالة طلب شاغل وظيفة الأمين العام إعادة تعيينه أو إذا اقترح إعادة تعيينه.
- وتمشيا مع أحكام الميثاق واليمين التي يؤديها الأمين العام، تعتقد مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن الأمين العام ينبغي أن يتمتع باستقلالية كاملة في اختيار كبار الموظفين مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الجغرافي والجنساني. وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٠، ينبغي أن تكون عملية تعيين الرؤساء التنفيذيين وفريق الإدارة العليا في المنظمة شاملة للجميع وشفافة، وينبغي ألا تكون الوظائف العليا حكرا على مواطني أي دولة أو مجموعة من الدول.
- وفي هذا الصدد، تقترح المجموعة أن يتم رسميا إرساء المبادئ التي ينبغي أن تحكم عملية تعيين الرؤساء التنفيذيين وفريق الإدارة العليا في المنظمة.
- وتعتقد مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أنه ينبغي تحديث اليمين التي يؤديها الأمين العام.

مدة شغل المنصب

- تود مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن تواصل النقاش، وأن تتوصل جميع الدول ضمن الفريق العامل المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة إلى قرار مستنير بشأن مدة ولاية الأمين العام، بما في ذلك اقتراح تحديد ولاية واحدة غير قابلة للتجديد للأمناء العامين في المستقبل.